The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol.16,N4, P P 146-163
ISSN PRINT 2312-7813 ISSN ONLINE 2313-1012
رقم الايداع 1557 لسنة 2011
مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية
المجلد 17، العدد 1 شباط 2025 ص 146–ص163

Impact of Iraq Economy Revenue diversification on financial Sustainability

أثر تنويع ايرادات الاقتصاد العراقي في الاستدامة المالية

أ.د.جواد كاظم البكري
جامعة بابل–كلية الادارة والاقتصاد

أ.د. حيدر علي محمد الدليمي
جامعة المستقبل–كلية العلوم الادارية

bus.jawad.kadhim@uobabylon.edu.iq

Abstract

Financial sustainability is one of the main goals that countries seek to achieve, especially in light of global and local economic challenges. The Iraqi economy, which depends heavily on oil revenues, faces major challenges that threaten its financial sustainability. This research aims to study the impact of diversifying the revenues of the Iraqi economy on achieving financial sustainability.

Key words: Diversification of revenue sources, Iraqi economy, financial sustainability

المستخلص

تُعد الاستدامة المالية من الأهداف الرئيسية التي تسعى الدول لتحقيقها، خاصة في ظل التحديات الاقتصادية العالمية والمحلية، يواجه الاقتصاد العراقي، الذي يعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط، تحديات كبيرة تهدد استدامته المالية، يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر تنويع إيرادات الاقتصاد العراقي على تحقيق الاستدامة المالية.

الكلمات المفتاحية: تنويع مصادر الايرادات، الاقتصاد العراقي، الاستدامة المالية

المقدمة

تُعد الاستدامة المالية من الأهداف الحيوية التي تسعى إليها الدول لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي. وفي السياق العراقي، يبرز دور تنويع الإيرادات كعامل رئيس في تعزيز الاستدامة المالية، خصوصًا في ظل الاعتماد التقليدي على إيرادات النفط. فقد شكل النفط لعقود طويلة العمود الفقري للاقتصاد العراقي، مما جعله عرضة للتقلبات الحادة في الأسعار العالمية، وبالتالي زاد من حدة التحديات المالية والاقتصادية.

إن تنويع الإيرادات يشمل تطوير مصادر دخل جديدة، مثل الإيرادات غير النفطية المتمثلة في الضرائب، الرسوم، والاستثمارات في القطاعات المختلفة مثل الزراعة، الصناعة، والسياحة. هذا التنويع لا يسهم فقط في تقليل الاعتماد على النفط، بل يعزز أيضاً من قدرة الحكومة على تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات، مما يعزز من استقرار الاقتصاد الوطني.

في هذا البحث، سنستعرض أثر تنويع إيرادات الاقتصاد العراقي على الاستدامة المالية، من خلال تحليل العلاقة بين تنويع الإيرادات ومستويات الدين العام، العجز المالي، والنمو الاقتصادي. كما سنناقش التحديات والفرص المتاحة أمام العراق في سبيل تحقيق هذا التنويع، وأهمية تبني سياسات فعالة تدعم تحقيق الاستدامة المالية في المستقبل.

سيساعد هذا البحث في تقديم رؤى واستنتاجات تعزز من الفهم حول كيفية إدارة الموارد المالية بشكل أكثر كفاءة، مما يساهم في بناء اقتصاد مقاوم للتحديات ويؤمن رفاهية الأجيال القادمة.

أهداف البحث

- تحليل هيكل الإيرادات: دراسة هيكل الإيرادات في العراق والتركيز على أهمية التنويع.
- تقييم الاستدامة المالية: قياس مستوى الاستدامة المالية في العراق ومدى تأثرها بتغير هيكل الإيرادات.
- تقديم توصيات: اقتراح استراتيجيات لتعزيز تنويع الإيرادات ودعم الاستدامة المالية.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن تنويع إيرادات الاقتصاد العراقي يساهم بشكل إيجابي في تعزيز الاستدامة المالية من خلال تقليل الاعتماد على النفط، وتحسين قدرة الحكومة على تحقيق التوازن المالي، وزيادة مرونة الاقتصاد في مواجهة التقلبات الاقتصادية.

مشكلة البحث

تدور مشكلة البحث حول كيفية تأثير تنويع إيرادات الاقتصاد العراقي على الاستدامة المالية. ويمكن صياغة هذه المشكلة من خلال مجموعة من التساؤلات الرئيسية:

- ما مدى اعتماد الاقتصاد العراقي على إيرادات النفط، وكيف يؤثر ذلك على الاستدامة المالية؟
- ما هي مصادر الإيرادات غير النفطية المتاحة للعراق، وما مدى استعداد الحكومة لتطويرها؟
- كيف يمكن أن يسهم تنويع الإيرادات في تقليل العجز المالي وزيادة الاستقرار الاقتصادي في العراق؟
- ما هي التحديات التي تواجه العراق في عملية تنويع إيراداته، وكيف يمكن التغلب عليها؟
- كيف يؤثر تنويع الإيرادات على قدرة الحكومة العراقية في إدارة الدين العام وتحقيق التوازن المالي؟
- ما هو دور القطاع الخاص في تعزيز تنويع إيرادات الاقتصاد العراقي؟
- كيف يمكن أن تساهم السياسات الحكومية في دعم جهود تنويع الإيرادات وتعزيز الاستدامة المالية؟

منهجية البحث

- تصميم الدراسة: استخدام أسلوب التحليل الوصفي.
- جمع البيانات: تحليل البيانات الاقتصادية المتاحة من مصادر رسمية مثل البنك المركزي العراقي ووزارة المالية.
- أدوات التحليل: استخدام المؤشرات المالية لتقييم العلاقة بين تنويع الإيرادات والاستدامة المالية.

المبحث الأول: الإطار النظري للاستدامة المالية

تشير الاستدامة المالية إلى قدرة الإدارات العامة على الاستمرار في السياسات الحالية والمستقبلية دون التسبب في ارتفاع نسبة الدين بشكل مستمر[1]، وتُعرّف الاستدامة المالية أيضاً بقدرة الشركة على بدء أعمال التوظيف الخاصة بها وتنميتها والحفاظ عليها باستقرار مالي على المدى القصير والمدى الطويل[2]، ويحتاج تحقيق الاستدامة المالية إلى تطوير خطة تُحدد أهداف طويلة المدى، وتحديد الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف، بالإضافة إلى مراقبة التدفق النقدي عن كثب؛ للتأكد من أنّ النفقات الصادرة لا تزيد عن الأموال الواردة[3].

وتُعرف الاستدامة بأنها القدرة على تلبية الاحتياجات الحالية دون المساومة على احتياجات الأجيال القادمة[4]

ويرى الباحث أن الاستدامة المالية تشير إلى قدرة الحكومة أو الكيان الاقتصادي على إدارة مواردها المالية بكفاءة لضمان تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات على المدى الطويل، مما يتيح لها تلبية التزاماتها المالية دون الحاجة إلى الاقتراض المفرط أو التعرض لأزمات مالية.

---

(1) . Bayan Mohamad Alshaib and others, Fiscal Sustainability and Its Implications for Economic Growth in Egypt: An Empirical Analysis, Sage Journal, December, 2023, page 14.

(2) . Jeremy Bilsky, "Four Key Components to Financial Sustainability", advance partners, 2022, page 6.

(3) . Ibid, page 7.

(4) . Shivam Kakati , Arup Roy, Financial sustainability: An annotated bibliography, Economics and Business Review, Vol. 7 (21), No. 3, 2021, page 36.

العناصر الرئيسة للاستدامة المالية:

تتضمن الاستدامة المالية مجموعة من العناصر الرئيسة التي تساهم في تحقيق توازن مالي مستدام يدعم النمو الاقتصادي ويعزز الاستقرار ومن أهم هذه العناصر الاتي:

- التوازن المالي: وهي القدرة على تحقيق توازن بين الإيرادات والنفقات، مما يقلل من العجز المالي.
- إدارة الدين: وهو التحكم في مستويات الدين العام وضمان أن تكون نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي في نطاق مقبول.
- تنويع الإيرادات: تنويع مصادر الإيرادات الحكومية (مثل الضرائب، الرسوم، الإيرادات غير النفطية) لتقليل الاعتماد على مصدر واحد.
- النمو الاقتصادي المستدام: تحقيق معدلات نمو اقتصادية تؤدي إلى زيادة الإيرادات وتحسين مستوى المعيشة.
- الشفافية والمساءلة: تطبيق مبادئ الشفافية في إدارة الموارد المالية، مما يعزز الثقة في الحكومة ويشجع الاستثمار.
- إدارة المخاطر: القدرة على التعرف على المخاطر المالية وإدارتها بفعالية، مثل تقلبات أسعار النفط أو الأزمات الاقتصادية.

أهمية الاستدامة المالية:

تُعد الاستدامة المالية عنصراً أساسياً لتحقيق التنمية والاستقرار الاقتصادي من خلال الاتي:

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي: تساهم في استقرار الاقتصاد الكلي وتقليل التقلبات الاقتصادية.
- تعزيز الثقة: تعزز الثقة بين المستثمرين والمواطنين في قدرة الحكومة على إدارة الموارد.
- تلبية الاحتياجات المستقبلية: تضمن توفير الموارد اللازمة لتلبية احتياجات الأجيال القادمة.

- تحسين جودة الحياة: من خلال إتاحة الموارد للاستثمار في التعليم، الصحة والبنية التحتية.

المبحث الثاني: الإطار النظري لتنويع مصادر الايرادات

1. مفهوم تنويع الإيرادات

يُعرف تنويع الإيرادات بأنه عملية تطوير مصادر دخل متعددة تهدف إلى تقليل الاعتماد على مصدر واحد، مثل النفط، وتعزيز استقرار الاقتصاد من خلال زيادة تدفقات الإيرادات.

2. أهمية التنويع

- تقليل المخاطر: يساعد في تقليل المخاطر المالية المرتبطة بتقلبات الأسعار أو الطلب على مصدر واحد.
- تحسين الاستدامة المالية: يوفر مصادر دخل مستدامة تعزز من قدرة الحكومة على تلبية احتياجاتها المالية.
- تعزيز النمو الاقتصادي: يساهم في خلق فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاجية.

3. استراتيجيات تنويع الإيرادات

- توسيع القاعدة الضريبية: زيادة الضرائب على الأفراد والشركات لتعزيز الإيرادات الحكومية.
- تطوير قطاعات جديدة: الاستثمار في قطاعات مثل السياحة، الزراعة، والصناعة لخلق مصادر دخل جديدة.
- الاستثمارات الأجنبية: جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدعم التنمية الاقتصادية.

4. نماذج التنويع

- نموذج التنمية الاقتصادية: يركز على كيفية تأثير تنويع الإيرادات على النمو الاقتصادي والاستقرار.

- نموذج إدارة المخاطر: يدرس كيفية تقليل المخاطر المالية من خلال تنويع مصادر الإيرادات.

5. التحديات المرتبطة بالتنويع

- الموارد المحدودة: قد تواجه الحكومات تحديات في تخصيص الموارد اللازمة لتنفيذ استراتيجيات التنويع.
- البيروقراطية: يمكن أن تعوق الإجراءات البيروقراطية الفعالة لتنفيذ السياسات الجديدة.
- الكفاءة: يتطلب التنويع كفاءة في إدارة المشاريع الجديدة وضمان نجاحها.

6. تأثير البيئة الاقتصادية

تؤثر العوامل الاقتصادية المحلية والدولية على نجاح استراتيجيات تنويع الإيرادات، مثل التغيرات في أسعار السلع والأسواق العالمية.

7. دور القطاع الخاص

يؤدي القطاع الخاص دوراً حيوياً في تنويع الإيرادات من خلال الاستثمار في القطاعات غير النفطية وتقديم الابتكارات والخدمات الجديدة.

المبحث الثالث

هيكل إيرادات الاقتصاد العراقي

أولاً. الإيرادات النفطية: تحليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للإيرادات.

1. الهيكل الاقتصادي

يشكل النفط العمود الفقري للاقتصاد العراقي، حيث يمثل حوالي 90% من إيرادات الحكومة. تعتمد معظم القطاعات الاقتصادية على إيرادات النفط، مما يجعل الاقتصاد هشًا أمام تقلبات السوق.

2. المزايا

- عائدات ضخمة: أسهمت عائدات النفط في تمويل المشاريع التنموية وتوفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة.
- خلق فرص العمل: ساهم قطاع النفط في توفير فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، مما دعم الاقتصاد المحلي.

3. العيوب

- التقلبات السعرية: يعاني العراق من تأثيرات تقلبات أسعار النفط العالمية، مما يؤدي إلى عجز مالي في أوقات الانخفاض، كما حدث في سنوات 2014 و2020.
- عدم التنوع الاقتصادي: يتركز النشاط الاقتصادي في قطاع النفط، مما يمنع تطوير قطاعات أخرى مثل الزراعة والصناعة والخدمات.
- مخاطر الفساد: يعزز الاعتماد على النفط من فرص الفساد وسوء الإدارة المالية، مما يعيق التنمية المستدامة.

4. المخاطر المالية

- العجز المالي: تعتمد الميزانية العراقية بشكل كبير على إيرادات النفط، مما يجعلها عرضة للعجز في أوقات انخفاض الأسعار.
- الدين العام: يتزايد الدين العام نتيجة الاعتماد على الاقتراض لتغطية العجز الناتج عن تراجع إيرادات النفط.

5. الاستدامة المالية

- تحديات المستقبل: مع التوجه العالمي نحو الطاقة المتجددة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، قد يواجه العراق تحديات كبيرة في الحفاظ على إيراداته.
- ضرورة التنويع: يتطلب الوضع الراهن تنويع مصادر الإيرادات لتعزيز الاستدامة المالية وتقليل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على النفط.

6. استراتيجيات التخفيف

- تطوير القطاعات غير النفطية: ينبغي على الحكومة الاستثمار في القطاعات مثل الزراعة، الصناعة، والسياحة لتعزيز النمو الاقتصادي.
- تحسين إدارة الموارد: تنفيذ سياسات مالية فعالة لتعزيز الشفافية والمساءلة في إدارة الإيرادات النفطية.

إن الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات يشكل تحدياً كبيراً للاقتصاد العراقي، إذ يعزز من المخاطر المالية والفساد وعدم الاستقرار، ومن الضروري أن تتبنى الحكومة استراتيجيات فعالة لتنويع مصادر الدخل وتحقيق الاستدامة المالية لضمان مستقبل اقتصادي مستقر ومزدهر.

ثانياً. الإيرادات غير النفطية: المصادر الأخرى للإيرادات (الضرائب، الرسوم، الاستثمار).

تُعد الإيرادات غير النفطية جزءاً حيوياً من الاقتصاد العراقي، إذ تسعى الحكومة إلى تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط. تشمل هذه الإيرادات عدة مصادر رئيسية:

1. الضرائب [5]

- ضرائب الدخل والثروات: شهدت الإيرادات من الضرائب على الدخل والثروات زيادة ملحوظة، حيث ارتفعت من 1.44% في عام 2023 إلى 2.1% في عام 2024. هذا الارتفاع يعكس تحسين كفاءة النظام الضريبي وزيادة النشاط الاقتصادي.
- الضرائب السلعية: ارتفعت الإيرادات من الضرائب السلعية ورسوم الإنتاج من 0.87% في عام 2023 إلى 2.4% في عام 2024، مما يدل على تحسن الالتزام الضريبي.

2. الرسوم

([5]) . شذى خليل، مقارنة الإيرادات والنفقات العراقية في الأشهر الأولى من عام 2024 وعام 2023، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 30 آب,2024.

تشمل الرسوم المفروضة على الخدمات الحكومية، مثل رسوم التسجيل والرخص، والتي تساهم في زيادة الإيرادات العامة. كما أن هناك جهودًا لتحسين نظام التحصيل الجمركي، مما يزيد من الإيرادات من الرسوم الجمركية.

3. الاستثمار

- الاستثمارات الأجنبية والمحلية: تسعى الحكومة إلى جذب الاستثمارات في القطاعات غير النفطية مثل الزراعة، الصناعة، والسياحة. هذه الاستثمارات يمكن أن تساهم بشكل كبير في زيادة الإيرادات غير النفطية.
- التحول الرقمي: تم إدخال عمليات رقمية وأتمتة في التحصيل الضريبي والجمركي، مما ساهم في تحسين كفاءة التحصيل وزيادة الإيرادات.

4. الإيرادات من الجمارك والموانئ

حققت الجمارك العراقية إيرادات عالية خلال عام 2024، حيث تجاوزت الإيرادات 128% مقارنة بالعام السابق. كما حققت الموانئ العراقية عائدات مالية كبيرة، مما يعكس زيادة النشاط التجاري.

تُعد الإيرادات غير النفطية ضرورية لتعزيز الاستدامة المالية في العراق. من خلال تحسين النظام الضريبي، وزيادة الرسوم، وجذب الاستثمارات، يمكن للحكومة العراقية تقليل الاعتماد على النفط وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

المبحث الرابع

أثر تنويع الإيرادات على الاستدامة المالية

إن مغرفة أثر تنويع مصادر الإيرادات على الاستدامة المالية تتضح من خلال مجموعة من المؤشرات وكالاتي:

1. نسبة الإيرادات غير النفطية إلى إجمالي الإيرادات: تقيس هذه النسبة مدى تنوع مصادر الإيرادات وتساعد في تقييم الاعتماد على النفط كمصدر رئيس.

2. نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (GDP): تعكس هذه النسبة مدى استدامة الدين العام وقدرة الحكومة على إدارة التزاماتها المالية.

3. معدل النمو الاقتصادي: يقيس النمو في الناتج المحلي الإجمالي، مما يعكس الصحة العامة للاقتصاد وتأثير تنويع الإيرادات على النمو.

4. معدل التضخم: يساعد في فهم تأثير السياسات المالية على الأسعار واستقرار الاقتصاد.

5. معدل البطالة: يعكس مستوى التشغيل في الاقتصاد، وهو مؤشر مهم لتقييم أثر التنويع على سوق العمل.

6. صافي الاحتياطيات الأجنبية: يقيس قدرة الاقتصاد على مواجهة الأزمات المالية ويعكس الاستقرار المالي.

7. مؤشر الاستقرار المالي: مكن استخدام مؤشرات مثل تقلبات سعر الصرف وأسعار الفائدة لتقييم استقرار النظام المالي.

8. نسبة العجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي: تعكس هذه النسبة كفاءة إدارة المالية العامة ومدى استدامة السياسات المالية.

9. إيرادات الضرائب: تحليل إيرادات الضرائب كجزء من الإيرادات غير النفطية يساعد في قياس فاعلية النظام الضريبي.

10. مؤشرات الأداء المالي للمصارف: مثل نسبة كفاية رأس المال ونسبة القروض المتعثرة، لتقييم الاستقرار المالي للمصارف ودورها في الاقتصاد.

تحليل كيفية تأثير تنويع الإيرادات على الاستدامة المالية في العراق.

يؤدي القطاع الخاص دوراً حيوياً في تنفيذ استراتيجيات تنويع الاقتصاد للحد من الاعتماد على النفط من خلال بعض الأدوار الرئيسية التي يمكن أن يقوم بها القطاع الخاص:

1. الاستثمار في المشاريع الجديدة: يستثمر القطاع الخاص في مشاريع جديدة في قطاعات مثل الزراعة، السياحة، والصناعات التحويلية، مما يسهم في خلق فرص عمل وزيادة الإنتاج.

2. تشجيع الابتكار والتكنولوجيا: يقوم القطاع الخاص بتوجيه استثمارات نحو البحث والتطوير في مجالات التكنولوجيا والابتكار، مما يعزز القدرة التنافسية.

3. تطوير المهارات: يساهم القطاع الخاص في برامج التدريب والتأهيل المهني، مما يساعد على تطوير مهارات القوى العاملة لتلبية احتياجات السوق.

4. تعزيز ريادة الأعمال: دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة: يقدم القطاع الخاص الدعم المالي والفني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، مما يعزز التنوع الاقتصادي ويخلق فرص عمل.

5. توفير المنتجات والخدمات: تلبية احتياجات السوق: يقوم القطاع الخاص بتوفير منتجات وخدمات متنوعة، مما يقلل الاعتماد على المنتجات النفطية.

6. التعاون مع الحكومة: يمكن للقطاع الخاص العمل مع الحكومة في مشاريع مشتركة، مثل تطوير البنية التحتية والطاقة المتجددة.

7. توسيع الأسواق: يساهم القطاع الخاص في توسيع الأسواق من خلال التصدير واستيراد التكنولوجيا والخدمات، مما يعزز التنوع الاقتصادي.

8. المسؤولية الاجتماعية: يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دورًا في تعزيز المسؤولية الاجتماعية، من خلال دعم المشاريع المجتمعية والمبادرات البيئية.

9. تحسين جودة الخدمات: يساهم القطاع الخاص في تحسين جودة الخدمات من خلال التنافس، مما يحفز الابتكار ويزيد من كفاءة السوق.

10. تطوير البنية التحتية: يمكن للقطاع الخاص الاستثمار في مشاريع البنية التحتية مثل النقل والاتصالات، مما يسهم في تحسين البيئة الاقتصادية.

يُعد القطاع الخاص عنصراً أساسياً في تحقيق أهداف تنويع الاقتصاد، من خلال استثماراته، ابتكاراته، وشراكاته مع الحكومة والمجتمع. يتطلب تعزيز هذا الدور بيئة مواتية تشجع على الاستثمار وتدعم ريادة الأعمال.

المبحث الخامس

التحديات والفرص

أولاً. التحديات

1. الاعتماد على النفط: يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على إيرادات النفط، مما يجعله عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية.

2. العجز المالي: يعاني الاقتصاد العراقي من عجز مالي متزايد بسبب ارتفاع النفقات العامة، مما يؤدي إلى زيادة الدين العام.

3. تراجع النمو الاقتصادي: يعاني الاقتصاد العراقي من معدلات نمو اقتصادي منخفضة، مما يؤثر على الإيرادات الحكومية وقدرتها على تلبية الاحتياجات العامة.

4. البطالة المرتفعة

: تشكل البطالة، وخاصة بين الشباب، تحديًا كبيراً أمام الاقتصاد العراقي، إذ تؤثر على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

5. التضخم: مستويات التضخم المرتفعة تؤثر على القوة الشرائية للمواطنين وتزيد من الضغوط على الميزانية العامة.

6. الفساد والشفافية: الفساد الإداري والمالي يؤثر سلباً على كفاءة استخدام الموارد ويقلل من الثقة في المؤسسات الحكومية.

7. الاستدامة البيئية: التحديات البيئية، مثل ندرة المياه وتغير المناخ، تؤثر على الموارد الاقتصادية وتزيد من الضغوط على الميزانية.

8. الاستقرار السياسي: عدم الاستقرار السياسي والصراعات الداخلية يمكن أن تؤدي إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية وتمنع تنفيذ السياسات المالية الفعالة.

9. نقص التنويع الاقتصادي: قلة التنويع في الاقتصاد تجعل الدول أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية وتقلبات الأسواق.

10. تحديات نظام التعليم والتدريب: ضعف نظام التعليم والتدريب المهني يؤثر على تطوير المهارات اللازمة لزيادة الإنتاجية والنمو.

ثانياً. الفرص

يمكن تنويع الاقتصاد العراقي للحد من الاعتماد على النفط من خلال تنفيذ استراتيجيات متعددة تشمل تطوير قطاعات جديدة وتعزيز الابتكار من خلال الاتي:

1. تطوير القطاعات غير النفطية

- الزراعة: تعزيز الإنتاج الزراعي من خلال تحسين تقنيات الزراعة وتوفير الدعم للمزارعين.
- السياحة: الاستثمار في صناعة السياحة وتطوير البنية التحتية السياحية لجذب السياح.
- الصناعات التحويلية: تشجيع الصناعات التحويلية مثل التصنيع والمواد الغذائية لتوليد فرص عمل جديدة.

2. تعزيز الابتكار والتكنولوجيا

- البحث والتطوير: زيادة الاستثمارات في البحث والتطوير لتشجيع الابتكار في مجالات مثل التكنولوجيا والطب الحيوي.
- التحول الرقمي: دعم التحول الرقمي في القطاعات الاقتصادية المختلفة لتعزيز الكفاءة والإنتاجية.

3. تنمية التعليم والتدريب

- تطوير المهارات: تحسين جودة التعليم والتدريب الفني والمهني لتلبية احتياجات السوق.
- التعليم العالي: تعزيز التعليم العالي والبحث العلمي لخلق جيل جديد من المبتكرين ورجال الأعمال.

4. تشجيع الاستثمارات الأجنبية

- تحسين بيئة الأعمال: تبسيط الإجراءات القانونية والإدارية لجذب الاستثمارات الأجنبية.
- تقديم الحوافز: توفير حوافز مالية وضريبية للمستثمرين في القطاعات غير النفطية.

5. تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة

- دعم ريادة الأعمال: تقديم الدعم المالي والفني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة لتعزيز التنوع الاقتصادي.
- التمويل: توفير قنوات تمويلية سهلة وميسرة لتشجيع الابتكار والاستثمار.

6. التعاون الإقليمي والدولي

- الشراكات التجارية: إقامة شراكات تجارية مع دول أخرى لتوسيع الأسواق وجذب الاستثمارات.
- التعاون في المشاريع المشتركة: تنفيذ مشاريع مشتركة في مجالات مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا.

7. تطوير البنية التحتية

- الاستثمار في النقل والاتصالات: تحسين البنية التحتية للنقل والاتصالات لتعزيز التجارة الداخلية والخارجية.
- تطوير المدن الذكية: إنشاء مدن ذكية تعتمد على التكنولوجيا لتحسين جودة الحياة وزيادة الإنتاجية.

8. الاستثمار في الطاقة المتجددة: تنمية مصادر الطاقة المتجددة: الاستثمار في الطاقة الشمسية والرياح لتقليل الاعتماد على النفط.

الاستنتاجات

- الاستدامة المالية تمثل حجر الزاوية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وهي ضرورية لضمان استقرار الاقتصاد وقدرته على مواجهة التحديات المستقبلية.
- تواجه الاستدامة المالية في العراق مجموعة من التحديات التي تؤثر على قدرتها على تحقيق التوازن المالي والنمو الاقتصادي المستدام.
- تُعد الإيرادات غير النفطية ضرورية لتعزيز الاستدامة المالية في العراق. من خلال تحسين النظام الضريبي، وزيادة الرسوم، وجذب الاستثمارات، يمكن للحكومة العراقية تقليل الاعتماد على النفط وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

التوصيات

- إن الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات يشكل تحديًا كبيرًا للاقتصاد العراقي، حيث يعزز من المخاطر المالية والفساد وعدم الاستقرار. من الضروري أن تتبنى الحكومة استراتيجيات فعالة لتنويع مصادر الدخل وتحقيق الاستدامة المالية لضمان مستقبل اقتصادي مستقر ومزدهر.
- تتطلب مواجهة هذه التحديات استراتيجيات شاملة تهدف إلى تحسين الإدارة المالية وتعزيز التنوع الاقتصادي، مما يسهم في تحقيق الاستدامة المالية والنمو المستدام في الاقتصاد العراقي.
- إن الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات يحمل مزايا وعيوب، ويتطلب من الدول اتخاذ خطوات استراتيجية لتقليل المخاطر المرتبطة به. من خلال تنويع الإيرادات وتعزيز الاستدامة المالية، يمكن للدول أن تبني اقتصادات أكثر مرونة وقدرة على مواجهة التحديات المستقبلية.
- يتطلب تنويع الاقتصاد العرافي التزامًا طويل الأمد من الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني. من خلال تنفيذ استراتيجيات شاملة ومتكاملة، يمكن تحقيق النمو المستدام وتقليل الاعتماد على النفط.

- يُعد القطاع الخاص عنصراً أساسياً في تحقيق أهداف تنويع الاقتصاد، من خلال استثماراته، ابتكاراته، وشراكاته مع الحكومة والمجتمع. يتطلب تعزيز هذا الدور بيئة مواتية تشجع على الاستثمار وتدعم ريادة الأعمال.

المصادر

المصادر العربية:

([1]) . شذى خليل، مقارنة الإيرادات والنفقات العراقية في الأشهر الأولى من عام 2024 وعام 2023، مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 30 آب,2024.

المصادر الاجنبية:

1. Bayan Mohamad Alshaib and others, Fiscal Sustainability and Its Implications for Economic Growth in Egypt: An Empirical Analysis, Sage Journal, December, 2023.
2. Jeremy Bilsky, "Four Key Components to Financial Sustainability", advance partners, 2022.
3. Shivam Kakati , Arup Roy, Financial sustainability: An annotated bibliography, Economics and Business Review, Vol. 7 (21), No. 3, 2021.